



آب/أغسطس 2017

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط

الدورة الرابعة والستون

إسلام آباد، باكستان، 9-12 تشرين الأول/أكتوبر 2017

## البرنامج المعني بالحوكمة الرشيدة للأدوية في الإقليم - النتائج والآثار حتى تاريخه

### أهداف الاجتماع

تتمثل أهداف الاجتماع في ما يلي:

- تسليط الضوء على أثر الفساد على قطاع المستحضرات الصيدلانية؛
- مناقشة الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوكمة الرشيدة للنظم الصيدلانية؛
- مناقشة تنفيذ برنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية في مختلف الدول الأعضاء؛
- مناقشة الخطوات اللازمة لإنشاء مبادرات وطنية يمكن إدماجها في الأطر الوطنية للشفافية والمساءلة.

### معلومات أساسية

تفتق البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في إقليم شرق المتوسط ما بين 20% و60% من ميزانية الصحة بها على الأدوية، وهو ما يمثل واحداً من أكبر مكونات الإنفاق الصحي في هذه البلدان، ليس هذا فحسب، بل ويضع الكثير من الضغوط على المرضى لأنهم يشتركون ما بين 80% و90% من الأدوية من أموالهم الخاصة. ويزداد هذا الاتجاه أيضاً مع زيادة قيمة السوق العالمية للأدوية وبمعدل أسرع من نمو الإنفاق الصحي الإجمالي. والحجم الهائل للسوق، بجانب أسباب أخرى كثيرة، تجعله هدفاً جذاباً جداً للفساد والممارسات غير الأخلاقية.

ويُعدُّ الحصول على أدوية مضمونة الجودة وبأسعار معقولة عنصراً أساسياً من عناصر التغطية الصحية الشاملة، التي يتركز مفهومها على توكّي الحوكمة الرشيدة في سبيل تحديد الخدمات التي ينبغي توفيرها، والفئات الواجب تغطيتها، وسُبل الحد من المدفوعات الشخصية، وكيفية تمويل الرعاية الصحية والصيدلانية. ويعمل الآن برنامج منظمة الصحة العالمية للحوكمة الرشيدة للأدوية منذ 13 عاماً، ويمتد إلى 37 بلداً على الصعيد العالمي، منها 16 بلداً في إقليم شرق المتوسط. وتتمثل الأهداف العامة للبرنامج في تحسين الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد في قطاع المستحضرات الصيدلانية والمساهمة في تعزيز النظم الصحية في البلدان. ويركز البرنامج على صياغة السياسات والإجراءات المناسبة وتنفيذها بما يكفل إدارة النظم الصيدلانية على نحو يراعي الفاعلية والكفاءة والجوانب الأخلاقية والشفافية والخضوع للمساءلة.

يرتكز برنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية على عملية نموذجية من ثلاث مراحل للتنفيذ:

- المرحلة الأولى: تقييم الشفافية على الصعيد الوطني لتحديد مواطن الضعف في مواجهة الفساد.

- المرحلة الثانية: إجراء مشاورة وطنية حول نتائج التقييم وإنشاء إطار يحدّد الاتجاه الذي يتوخاه البلد في الحوكمة الرشيدة لقطاع المستحضرات الصيدلانية.
  - المرحلة الثالثة: وضع خطة عمل طويلة الأمد تتناول العناصر الثمانية للحوكمة الرشيدة.
- تقدّم المنظمة الدعم التقني طوال المراحل الثلاث للبرنامج. وتوجد حالياً تسع دول أعضاء في الإقليم في المرحلة الأولى؛ وسبع دول في المرحلة الثانية؛ وثلاث دول في المرحلة الثالثة. وقد أوجد التنوع الإقليمي وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان تحديات أمام البلدان في تنفيذ البرنامج ككل.

### التحديات التي يواجهها الإقليم

- كشف تحليل لجميع التقييمات القطرية عن وجود التحديات الإقليمية التالية.
- كثيراً ما يعتبر تنظيم ترويج الأدوية ومراقبتها من مواطن الضعف في مواجهة الفساد.
  - هناك نقص كبير في قدرة الجمهور على الحصول على المعلومات عن قطاع المستحضرات الصيدلانية (كسعر الأدوية وجودتها والمعلومات عن الموردين، وخلافه).
  - تم التبليغ عن غياب السياسات لإدارة تضارب المصالح وعدم التنفيذ وعدم الاعتماد الجماعي لمدونات قواعد السلوك على أنها ثغرات شائعة في الحوكمة عبر الإقليم.
  - الافتقار إلى إجراءات التشغيل المعيارية والمعايير المكتوبة للاسترشاد بها في اختيار أعضاء اللجان الرئيسية المشاركة في تنظيم الأدوية وشرائها.

### سبل المضي قدماً

هناك اعتراف بالأهمية الكبرى للحوكمة الرشيدة لقطاع المستحضرات الصيدلانية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وسيكون للحد من الفساد تأثير دائم على استثمارات البلدان في مجال الصحة، مع تحسين فرص الحصول على الأدوية عالية الجودة. وستقلل الحوكمة من الفاقد في التمويل العام والتمويل من الجهات المانحة، وكذلك من المدفوعات الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستحسن مصداقية المؤسسات العامة، ما سيزيد بدوره من ثقة الجمهور والجهات المانحة في الحكومات. ولما كان إقليم شرق المتوسط أكبر عدد من البلدان المشاركة في برنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية (43% من جميع البلدان)، فإن هذا الاجتماع يهدف إلى إطلاع البلدان على أحدث الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه المبادرة العالمية.

### النتائج المرجوة من الاجتماع

- تحصيل فهم أوسع لأثر الفساد على قطاع المستحضرات الصيدلانية وإدراج هذه القضية على جدول أعمال السياسات الصحية الوطنية.
- إذكاء الوعي بالحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوكمة الرشيدة لتنظيم الصيدلانية.
- زيادة الالتزام السياسي للمضي قدماً في تنفيذ برنامج الحوكمة الرشيدة للأدوية.
- تحديد الخطوات اللازمة لوضع المبادرات الوطنية التي يمكن إدماجها في الأطر الوطنية للشفافية والمساءلة.
- الاتفاق على ضرورة وضع خارطة طريق للتغلب على التحديات الإقليمية والقطرية التي تعترض التنفيذ.